

مَوْسُوعَةٌ

الْمُنَاهِجُ الشَّرْعِيَّةُ

فِي
صَحِيحِ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ

مُرتبة على الأبواب الفقريّة

تأليف

أبي أسامة سليم بن عبد السلامي

المجلد الثاني

دار ابن عفان

للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١٥) كتاب الجنائز

١٨٧ - باب الزجر عن تمني الموت

عن قيس بن أبي حازم: دخلنا على خباب نعوذ - وقد اکتوى سبع كيات - فقال: «إن أصحابنا الذين سلفوا مضوا ولم تنقصهم الدنيا، وإنا أصبنا ما لا نجد له موضعاً إلا التراب، ولولا أن النبي ﷺ نهانا أن ندعو بالموت لدعوت به». ثم أتينا مرة أخرى وهو يبني حائطاً له فقال: «إن المسلم ليؤجر في كل شيء ينفقه إلا في شيء يجعله في هذا التراب»^(١).

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الموتَ لضرٍّ نزل به، فإن كان لا بدَّ مُتَمَنِّياً فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي»^(٢).

عن أبي هريرة رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الموتَ، إما محسناً فلعله أن يزداد خيراً، وإما مسيئاً

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٤)، ومسلم (٢٦٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٧١، ٦٣٥١)، ومسلم (٢٦٨٠).

فلعلّه يستعقب^(١)»^(٢).

وفي رواية لمسلم: «إنه إذا مات انقطع عمله، وأنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيراً»^(٣).

عن أم الفضل رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ دخل عليهم وعباس عم رسول الله ﷺ يشتكي، فتمنى عباس الموت، فقال له رسول الله ﷺ: «يا عم، لا تتمن الموت؛ فإن كنت محسناً فإن تؤخر تزداد إحساناً إلى إحسانك خير لك، وإن كنت مسيئاً فإن تؤخر فتستعقب من إساءتك خير لك، فلا تتمن الموت»^(٤).

● من فقه (الباب):

١ - تحريم تمنى الموت وطلبه قبل أن ينزل به، لأن زيادة العمر في تقوى الله فيها زيادة في الحسنات.

٢ - إذا خشي العبد الوقوع في الفتن، فيجوز له أن يقول ما ورد في حديث أنس رضي الله عنه.

٣ - كراهية تمنى الموت لا تعني كراهية لقاء الله كما فصلته في كتابي «بهجة الناظرين شرح رياض الصالحين» (١/٩٨ - ٩٩ و٦٣٩ - ٦٤١).

٤ - دعاء النبي ﷺ في مرض موته: «اللهم الرفيق الأعلى» لا

(١) يرجع إلى الله بالتوبة ورد المظالم وطلب رضى الله تعالى.

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٧٤).

(٣) برقم (٢٦٨٢).

(٤) صحيح - أخرجه الحاكم (٣٣٩/١) بإسناد صحيح.

● من فقه الباب:

١ - النعي المحرم ما كان يشبه عمل الجاهلية، من الصباح على الأبواب، وفي الأسواق، وعلى المنائر، أو كما يصنع في زماننا من الإعلان في الجرائد والمجلات والإذاعات، وغالبه على سبيل المفاخرة والمكاثرة.

قال الترمذي رحمه الله في «سننه» (٣/٣١٢ - ٣١٣): «وقد كره بعض أهل العلم النعي، والنعي: أن ينادي في الناس: أن فلاناً مات ليشهدوا جنازته. وقال بعض أهل العلم: لا بأس أن يعلم أهل قرابته وإخوانه وروى عن إبراهيم أنه قال: لا بأس بأن يُعلم الرجل قرابته».

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري» (٣/١١٧) بعد أن نقل آثاراً عن السلف، وأقوالاً لأهل العلم تفرّق بين النعي المكروه والجائز: «وحاصله، أن محض الإعلام بذلك لا يكره، فإن زاد على ذلك فلا».

٢ - قال شيخنا في «أحكام الجنائز» (ص ٣٢ - ٣٣): «النعي الجائز: ويجوز إعلان الوفاة إذا لم يقترب ما يشبه نعي الجاهلية، وقد يجب ذلك إذا لم يكن عنده من يقوم بحقه من الغسل والتكفين والصلاة عليه ونحو ذلك، وفيه أحاديث».

الأول: عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه، خرج إلى المصلّى، فصّف بهم وكبر أربعاً» أخرجه

= وله شاهد من حديث عبد الله بن مسعود عند الترمذي (٩٨٤) إسناده ضعيف جداً؛ لأن فيه أبا حمزة الأعور، وهو ميمون القصاب شديد الضعف؛ فلا يفرح به.

الشيخان وغيرهما.

الثاني: عن أنس قال: قال النبي ﷺ: «أخذ الراية زيد فأصيب، ثم أخذها جعفر فأصيب، ثم أخذها عبدالله بن رواحة فأصيب - وإن عيني رسول الله ﷺ لتذرفان - ثم أخذها خالد بن الوليد من غير إمرة ففتح له» أخرجه البخاري وترجم له والذي قبله بقوله: «باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه».

وقال الحافظ: «وفائدة هذه الترجمة الإشارة إلى أن النعي ليس ممنوعاً كله، وإنما نهى عما كان أهل الجاهلية يصنعونه، فكانوا يرسلون من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق».

قلت: وإن كان هذا مسلماً، فالصياح بذلك على رؤوس المنائر يكون نعيّاً من باب أولى، ولذلك جزمنا به في الفقرة التي قبل هذه، وقد يقترب به أمور أخرى هي في ذاتها محرمات أخرى. مثل أخذ الأجرة على هذا الصياح، ومدح الميت بما يعلم أنه ليس كذلك، كقولهم: الصلاة على فخر الأماجد المكرمين، وبقية السلف الكرام الصالحين».

وقال الشوكاني في «نيل الأوطار» (٩٧/٤): «فالحاصل: أن الإعلام للغسل والتكفين والصلاة والحمل والدفن مخصوص من عموم النهي؛ لأن إعلام من لا تتم هذه الأمور إلا به مما وقع الإجماع على فعله في زمن النبوة وما بعده، وما جاوز هذا المقدار فهو داخل تحت عموم النهي».

١٩١ - باب النهي عن غسل شهيد المعركة

عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال في قتلى

أحد: «لا تغسلوهم فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكاً يوم القيامة» ولم يصل عليهم^(١).

● من فقه (الباب):

١ - لا يشرع غسل قتيل المعركة، فلم يثبت غسل قتلى المعركة عن رسول الله ﷺ.

٢ - حتى لو كان قتيل المعركة جنباً، كما اتفق مع حنظلة بن أبي عامر وحمزة بن عبدالمطلب، فإنهم غسلتهم الملائكة.

قال الحافظ في «فتح الباري» (٢١٢/٣): «وأجيب بأنه لو كان واجباً لما اكتفى فيه بغسل الملائكة فدل على سقوطه عن يتولى أمر الشهيد، والله أعلم».

٣ - أما الصلاة على الشهداء فتجوز من غير وجوب، لأن الرسول ﷺ صلى على حمزة بن عبدالمطلب رضي الله عنه.

١٩٢ - باب النهي عن تغطية رأس المحرم ووجهه إذا مات

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: بينما رجل واقف بعرفة، إذ وقع عن راحلته فوقصته^(٢) - أو قال فأوقصته - قال النبي ﷺ: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين، ولا تحنطوه، ولا تخمروا رأسه^(٣)؛ فإنه

(١) صحيح - أخرجه أحمد (٢٩٩/٣) وأصله في الصحيح.

(٢) كسرت عنقه.

(٣) لا تغطوا رأسه.

(١)«.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لما مات إبراهيم بن رسول الله ﷺ صاح أسامة بن زيد فقال رسول الله ﷺ: «ليس هذا مني، وليس بصائح حق، القلب يحزن، والعين تدمع، ولا نقول ما يغضب الرب» (٢).

عن أبي بردة عن أبيه قال: لَمَّا أصيب عمر رضي الله عنه جعل صهيب يقول وا أخاه، فقال عمر: أما علمت أن النبي ﷺ قال: «إن الميت ليعذب ببكاء الحي» (٣).

عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: «أغمي على عبد الله ابن رواحة رضي الله عنه فجعلت أخته تبكي وتقول: واجبلاه، واكذا، واكذا تعدد عليه» (٤)، فقال حين أفاق: ما قلت شيئاً إلا قيل لي أنت كذا (٥) فلما مات لم تبك عليه» (٦).

عن أبي موسى رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «ما من ميت يموت، فيقوم باكيهم فيقول: واجبلاه، وا سيداه، أو نحو ذلك

(١) أخرجه البخاري (١٢٥٩)، ومسلم (٩٣٥).

(٢) حسن - أخرجه ابن حبان (٣١٦٠)، والحاكم (٣٨٢/١) من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه به.

قلت: إسناده حسن؛ لأن فيه محمد بن عمرو وهو صدوق.

(٣) أخرجه البخاري (١٢٩٠)، ومسلم (٩٣٠).

(٤) تذكر شمائله على طريقة الجاهلية.

(٥) سؤال استنكاري للتفريع والتوبيخ.

(٦) أخرجه البخاري (٤٢٦٧ و ٤٢٦٨).

إلا وكل به ملكان يلhezانه^(١) أهكذا كنت^(٢).

● من فقه (الباب):

١ - تحريم النياحة على الأموات؛ وهي البكاء على الميت، مع رفع الصوت، وذكر صفات الميت يدل على ذلك:

أ - النهي الواضح وهو يقتضي التحريم.

ب - أن الميت يعذب بذلك.

ت - أن النائحة إذا لم تتب تعاقب يوم القيامة.

ث - براءة رسول الله ﷺ من النوح وأهله.

٢ - اختلف أهل العلم في عذاب الميت بما نوح عليه، ويبكاء الحي، على أقوال متباينة ترجح عندي حمل الحديث على من كان النوح سنته، أو أوصى أهله بذلك، أو أهمل نهي أهله عن ذلك، وهو قول جمهور أهل العلم، وقد بسطت المسألة في كتابي «بهجة الناظرين شرح رياض الصالحين» (٣/١٦٨ - ١٧١).

٣ - النياحة من سنن الجاهلية التي يجب على المسلم أن يخلعها عندما يرتدي لباس الإسلام.

٤ - النياحة من الذنوب التي يغفرها الله بالتوبة والإنابة والندم والاستغفار.

(١) اللhez: هو الدفع بجمع اليد في الصدر.

(٢) صحيح لغيره - أخرجه الترمذي (١٠٠٣)، وابن ماجه (١٥٩٤) بإسناد حسن ويشهد له حديث النعمان بن بشير المتقدم.

أبطلها الشرع، وحرّمها وشدّد في ذلك.

ولا تزال هذه السعادة السيئة عند كثير من النساء، وَيُرَدَّدُنَ في ذلك مثلاً جاهلياً هو: كل شيء دين حتى دموع العين.

١٩٨ - باب تحريم الذبح عند القبور

عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عقر في الإسلام»^(١).

قال عبدالرزاق: كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شيئاً.

● من نقه (الباب):

١ - تحريم الذبح عند القبور مطلقاً؛ لأن أهل الجاهلية كانوا إذا مات لهم الميت نحروا جزوراً عند قبره، وذهب إلى ذلك الإمام أحمد وابن تيمية والنووي وغيرهم من أهل العلم.

٢ - جعل بعض العلماء توزيع الخبز والحلوى عند القبور في معنى ذلك.

٣ - كره بعض أهل العلم الأكل من لحمه، ولو كان ذبح لله؛ لأنه فيه شبه بما ذبح عند النصب.

٤ - إذا كان الذبح لصاحب القبر كما يفعله كثير من جهال زماننا؛ فهو شرك، وأكله حرام وفسق؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١].

(١) صحيح - أخرجه أبو داود (٣٢٢٢)، ومن طريقه البيهقي (٥٧/٤) بإسناد صحيح.

تعالى: ﴿ مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ * وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَرُ إِبْرَاهِيمَ لِأَيِّهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴿ [التوبة: ١١٣، ١١٤].

قال النووي رحمه الله في «المجموع» (١٤٤/٥): «أما الصلاة على الكافر والدعاء له بالمغفرة، فحرام بنص القرآن والإجماع».

٣ - قال شيخنا حفظه الله في أحكام الجنائز (ص ٩٧) معلقاً على كلام النووي رحمه الله السابق: «ومن ذلك تعلم خطأ بعض المسلمين اليوم، من الترحم والترضي على بعض الكفار، ويكثر ذلك من بعض أصحاب الجرائد والمجلات، ولقد سمعت أحد رؤساء العرب المعروفين بالتدين يترحم على (ستالين) الشيوعي الذي هو ومذهبه من أشد وألد الأعداء على الدين، وذلك في كلمة ألقاها الرئيس المشار إليه بمناسبة وفاة المذكور أذيعت بالراديو، ولا عجب من هذا فقد يخفى عليه مثل هذا الحكم، ولكن العجب من بعض الدعاة الإسلاميين أن يقع في مثل ذلك حيث قال في رسالة له: «رحم الله برناردشو...» وأخبرني بعض الثقات عن أحد المشايخ: أنه كان يصلي على من مات من الإسماعيلية مع اعتقاده أنهم غير مسلمين، لأنهم لا يرون الصلاة ولا الحج ويعبدون البشر، ومع ذلك كان يصلي عليهم نفاقاً ومداينة لهم. فإلى الله المشتكى، وهو المستعان».

٢٠٠ - باب النهي عن الصلاة على الجنائز بين القبور

عن أنس رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ نهى أن يصلى على

٢ - يكره رفع الصوت ولو بالذكر، لقول قيس بن عباد عند البيهقي (٧٤/٤): «كان أصحاب النبي ﷺ يكرهون رفع الصوت عند الجنائز».

قال النووي في «الأذكار» (١/٤٢٣ - ٤٢٤ - بتحقيقي): «واعلم أن الصواب المختار ما كان عليه السلف رضي الله عنهم، السكوت في حال السير مع الجنازة، فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غير ذلك، والحكمة فيه ظاهرة، وهي أنه أسكن لخاطره، وأجمع لفكره فيما يتعلق بالجنازة وهو المطلوب في هذه الحال. فهذا هو الحق ولا تغترن بكثرة من يخالفه».

وأما ما يفعله الجهلة من القراءة على الجنازة بدمشق وغيرها من القراءة بالتمطيط وإخراج الكلام عن موضوعه، فحرام بإجماع العلماء، وقد أوضحت قبحه وغلظ تحريمه وفسق من تمكن من إنكاره فلم ينكره في كتاب «آداب القراءة» والله المستعان».

٣ - ويلحق بذلك بل هو أشد منه حرمة تشييع الجنائز بالعزف على الآلات الموسيقية وما يسمونه «لحن الرجوع الأخير»؛ لأنه بدعة وفيه تشبه بالكفار وتقليد لهم بل فيه إشراك بالله وإنكار ليوم البعث والنشور.

٢٠٣ - باب تغليظ تحريم الإكثار من زيارة القبور للنساء

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور»^(١) وفي رواية: «لعن الله».

(١) صحيح - أخرجه الترمذي (١٠٥٦)، وابن ماجه (١٥٧٦)، وأحمد (٣٣٧/٢)، والطيالسي (٢٣٥٨)، وابن حبان (٣١٧٨)، والبيهقي (٧٨/٤) والرواية الثانية له من=

● من فقه (الباب):

١ - يجوز للنساء زيارة القبور كما بسطت أدلة ذلك في كتابي «بهجة الناظرين شرح رياض الصالحين» (١/٩١ - ٩٣) فأغنى عن الإعادة.

٢ - حمل بعض أهل العلم الحديث على النساء المكثرات من الزيارة والتردد على القبور، لأنه يفضي إلى مخالفة الشريعة، والوقوع في المحرمات، مثل النياحة، ولطم الخدود، وعندئذ تخرج الزيارة عن مرادها الشرعي، وهو الاعتبار وتذكر الآخرة.

قال القرطبي: «اللعن المذكور في الحديث إنما هو للمكثرات من الزيارة، لما تقتضيه الصيغة من المبالغة، ولعل السبب ما يفضي إليه ذلك من تضييع حق الزوج والتبرج، وما ينشأ من الصباح ونحو ذلك، وقد يقال إذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الإذن لهن لأن تذكر الموت يحتاج إليه الرجال والنساء» نقله الشوكاني في «نيل الأوطار» (٤/١٦٦) وأقره بقوله: «وهذا الكلام هو الذي ينبغي اعتماده في الجمع بين أحاديث الباب المتعارضة في الظاهر».

= طريق أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عنه مرفوعاً.
قلت: وهو إسناد حسن من أجل عمر بن أبي سلمة؛ فإن حديثه لا يرتقي إلى درجة الصحة.

وله شاهد من حديث حسان بن ثابت رضي الله عنه.
أخرجه ابن ماجه (١٥٧٤)، وأحمد (٣/٤٤٢ - ٤٤٣)، وابن أبي شيبة (٣/٣٤٥)،
والحاكم (١/٣٧٤) والبيهقي (٤/٧٨) وفيه عبدالله بن عثمان بن خيثم وهو مقبول.
قلت: وبالجمله فالحديث صحيح لغيره، والله أعلم.

٢٠٤ - باب النهي عن القعود حتى توضع الجنازة

عن مناكب الرجال وبيان أنه منسوخ

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم الجنازة فقوموا، فمن تبعها فلا يقعد حتى توضع»^(١).

● من فقه (الباب):

١ - الأمر بالقيام للجنازة إذا مرت، والنهي لمن تبعها عن الجلوس حتى توضع الجنازة عن مناكب الرجال.

٢ - وقد اختلف أهل العلم هل هو محكم أم منسوخ؟
والذي تدل عليه الدلائل، أن النهي عن الجلوس والأمر بالقيام منسوخ على جميع أنواعه:

١ - قيام الجالس لها إذا مرت.

٢ - قيام المشيع لها عند انتهائها إلى القبر حتى توضع على الأرض، والناسخ حديث علي رضي الله عنه وله عدة ألفاظ.

الأول: «رأينا رسول الله ﷺ قام فقمنا وقعد فقعدنا، يعني في الجنازة»^(٢).

الثاني: «كان يقوم في الجنائز ثم جلس بعد»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (١٣١٠)، ومسلم (٩٥٩).

(٢) أخرجه مسلم (٩٦٢) (٨٤).

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٣٢/١)، ومن طريقه الشافعي في «الأم» (٢٧٩/١) وأبو داود (٣١٧٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٨٨/١)، ومن طريق =

وفي لفظ: «شهدت جنازة بالعراق فرأيت رجالاً قياماً ينتظرون أن توضع، ورأيت علي بن أبي طالب يشير إليهم أن اجلسوا فإن النبي ﷺ أمرنا بالجلوس بعد القيام»^(١).

وفي لفظ آخر: «شهدت جنازة في بني سلمة، فقمتم، فقال لي نافع بن جبير: اجلس فإنني سأخبرك في هذا بثبت، حدثني مسعود بن الحكم الزرقى أنه سمع علي بن أبي طالب رضي الله عنه برحبة الكوفة وهو يقول: كان رسول الله ﷺ أمرنا بالقيام في الجنازة، ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس»^(٢).

وفي لفظ آخر: «قام رسول الله ﷺ مع الجنائز حتى توضع، وقام الناس معه، ثم قعد بعد ذلك، وأمرهم بالقعود»^(٣).

فقد ثبت: أن الأمر بالقيام لمن مرت به، والنهي عن الجلوس لمشيعها منسوخ، وأن حديث علي رضي الله عنه فيه بيان النوعين بقوله ﷺ وفعله، ولكن الشوكاني كأنه لم يقف على قوله ﷺ فقال في «نيل الأوطار» (٤/١٢٠): «ولو سلم أن المراد بالقيام المذكور في حديث علي هو قيام التابع للجنازة فلا يكون تركه ﷺ ناسخاً مع عدم ما يشعر بالتأسي به في هذا الفعل بخصوصه لما تقرر في الأصول من أن فعله

= نافع بن جبير بن مطعم عن مسعود بن الحكم عنه.

(١) حسن - أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٨٨/١) بسند حسن من طريق إسماعيل بن مسعود بن الحكم عن أبيه.

(٢) أخرجه أحمد (٨٢/١)، والطحاوي (٤٨٨/١)، وأبو يعلى (٢٧٣)، وابن حبان (٣٠٥٦) وغيرهم من طريق واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ.

(٣) أخرجه البيهقي (٢٧/٤).

ﷺ لا يعارض القول الخاص بالأمة ولا ينسخه».

وكذلك صديق حسن خان القائل في «الروضة الندية» (١/١٧٦):
«وأما قيام الماشي خلفها حتى توضع على الأرض محكم لم ينسخ».

وأما ابن حزم فقال في «المحلى» (٥/١٥٤): «فكان قعوده بعد أمره بالقيام مبيناً أنه أمر ندب، وليس يجوز أن يكون هذا نسخاً، لأنه لا يجوز ترك سنة متيقنة إلا بيقين نسخ، والنسخ لا يكون إلا بنهي أو بترك معه نهي».

قلت: قد ثبت الأمران النهي والترك الذي معه نهي، ولذلك سقت ألفاظ حديث علي رضي الله عنه.

فإن قيل: قد عارض ابن حزم قوله ﷺ بما رواه عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما، قالوا جميعاً: «ما رأينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط فجلس حتى توضع»:

ثم قال: فهذا عمله عليه السلام المداوم وأبو هريرة وأبو سعيد ما فارقاه عليه السلام حتى مات، فصح أن أمره بالجلوس إباحة وتخفيف وأمره بالقيام وقيامه ندب.

قلت: حديث علي رضي الله عنه صريح في نسخ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ: قال: رأيته نافع بن جبير ونحن في جنازة قائماً وقد جلس ينتظر أن توضع الجنازة، فقال لي: ما يقيمك؟ فقلت: أنتظر أن توضع الجنازة لما يحدث أبو سعيد الخدري، فقال نافع، فإن مسعود بن الحكم حدثني عن علي بن أبي طالب أنه

قال: قام رسول الله ﷺ ثم قعد^(١).

فهذا صريح في أن راوي حديث علي حدث به للدلالة على أن حديث أبي سعيد منسوخ، فعندئذ لا يصح معارضة ما نقله ابن حزم عن أبي سعيد وأبي هريرة لحديث علي رضي الله عنهم؛ لاحتمال أن أبا سعيد وأبا هريرة لم يبلغهم الأمر بترك القيام، بعكس علي رضي الله عنه، فإنه بلغه الأمر بالقيام والأمر بترك القيام، وحديث علي على هذا التفصيل فيه زيادة علم فهو مقدم، والعمل به أولى، والله أعلم.

٢٠٥ - باب الزجر عن الدفن ليلاً

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أن النبي ﷺ خطب يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض فكفن في كفنٍ غير طائل^(٢) وقبر^(٣) ليلاً؛ فزجر النبي ﷺ أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه، إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك^(٤).

● من فقه الباب:

١ - تحريم الدفن في الليل، لأن الدفن بالليل مظنة لقلة المصلين على الميت، فزجر رسول الله ﷺ عن الدفن ليلاً حتى يأتي النهار، لأن الناس أنشط في الصلاة عليه، لأن تكثير المصلين من مقاصد الشرع، وأرجى لقبول شفاعتهم في الميت، وكذلك في الليل يخشى رداءة

(١) أخرجه مسلم (٩٦٢).

(٢) حقير غير كامل.

(٣) دُفِنَ.

(٤) أخرجه مسلم (٩٤٣).

الكفن، لأنه لا يتبين بالليل.

قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١١/٧): «وأما النهي عن القبر ليلاً حتى يصلى عليه فقليل: سببه أن الدفن نهاراً يحضره كثيرون من الناس ويصلون عليه، ولا يحضره في الليل إلا أفراد.

وقيل: لأنهم كانوا يفعلون ذلك بالليل لرداءة الكفن فلا يبين في الليل، ويؤيده أول الحديث وآخره.

قال القاضي: العلتان صحيحتان، والظاهر أن النبي ﷺ قصدهما معاً».

٢ - يجوز الدفن ليلاً إذا اضطروا لذلك، بشرط الصلاة عليه ولو مع استعمال المصباح للنزول في القبر لتسهيل عملية الدفن.

عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ أدخل رجلاً قبره ليلاً وأسرج في قبره»^(١).

٣ - أما ما ورد من أن النبي ﷺ دفن ليلاً وأبا بكر الصديق وبعض أزواجه ﷺ، فأجاب ابن حزم في «المحلى» (١١٤/٥ - ١١٥) بقوله: «كل من دفن ليلاً منه عليه السلام ومن أزواجه ومن أصحابه رضي الله عنهم، فإنما ذلك لضرورة أوجبت ذلك، من خوف زحام، أو خوف لحر على من حضر، وحر المدينة شديد، أو خوف تغير، أو غير ذلك

(١) حسن لغيره - أخرجه الترمذي (١٠٥٧)، وابن ماجه (١٥٢١) بإسناد فيه ضعف. وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو داود (٣١٦٤)، والحاكم (٣٦٨/١)، والبيهقي (٥٣/٤) وفيه محمد بن مسلم الطائفي فيه ضعف يسير من قبل حفظه. وبالجمله؛ فالحديث حسن بمجموع ذلك.

مما يبيح الدفن ليلاً، لا يحل لأحد أن يظن بهم رضي الله عنهم خلاف ذلك».

٢٠٦ - باب النهي عن الدفن في الأوقات الثلاثة

عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: «ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن، أو نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب»^(١).

● من فقه الباب:

- ١ - لا يجوز دفن الموتي في هذه الساعات الثلاث إلا لضرورة.
- ٢ - زعم بعض أهل العلم أن قوله: «أو نقبر فيهن موتانا» بمعنى نصلي فيهن على موتانا، وهذا تأويل بعيد لا تحتمله اللغة ولا الشرع.
- قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١١٤): «قال بعضهم: أن المراد بالقبر صلاة الجنائز وهذا ضعيف».
- وقال شيخنا في «أحكام الجنائز» (ص ١٣٩): «ومن التأويلات البعيدة بل الباطلة قول بعضهم: «قوله: «نقبر أي: نصلي» قال أبو الحسن السندي: «ولا يخفى أنه معنى بعيد، ولا ينساق إليه الذهن من لفظ الحديث. قال بعضهم: يقال: قبره إذا دفنه ولا يقال: قبره إذا صلى عليه، والأقرب: أن الحديث يميل إلى قول أحمد وغيره أن الدفن مكروه في هذه الأوقات».

(١) مضى تخريجه (١ / ٣٢٠).

٣ - تكره صلاة الجنازة في هذه الأوقات الثلاثة .

قال الخطابي في «معالم السنن» (٣٢٧/٤): «واختلف الناس في جواز الصلاة على الجنازة والدفن في هذه الساعات الثلاث، فذهب أكثر أهل العلم إلى كراهية الصلاة على الجنائز في الأوقات التي تكره الصلاة فيها. وروي ذلك عن ابن عمر، وهو قول عطاء والنخعي والأوزاعي، وكذلك قال سفيان الثوري وأصحاب الرأي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه .

وكان الشافعي يرى الصلاة على الجنائز أي ساعة شاء من ليل أو نهار، وكذلك الدفن أي وقت كان من ليل أو نهار.

قلت: قول الجماعة أولى لموافقة الحديث». أ. هـ.

ومنه تعلم وهم النووي رحمه الله في «شرح صحيح مسلم» (١١٤/٦) حيث زعم أن صلاة الجنازة لا تكره في هذا الوقت بالإجماع.

٢٠٧ - باب نهى من وطئ أهله من دخول القبر

عن أنس رضي الله عنه: أن رقية رضي الله عنها لما ماتت قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل القبر رجل قارف أهله الليلة» فلم يدخل عثمان بن عفان رضي الله عنه القبر^(١).

(١) صحيح - أخرجه أحمد (٢٢٩/٣ و ٢٧٠)، والحاكم (٤٧/٤)، والطحاوي في

«مشكل الآثار» (٢٥١٢)، وابن حزم في «المحلى» (١٤٥/٥) وغيرهم.

قلت: وإسناده صحيح، وأصله في البخاري (١٢٨٥).

تنبيه: استنكر البخاري تسمية ابنة رسول الله ﷺ رقية؛ لأنها ماتت والنبي ﷺ ببدر =

● من فقه الباب:

١ - من جامع أهله لا يحل له أن يدخل القبر لدفن الميت.

قال الحافظ في «فتح الباري» (٣/١٥٩): «وفي هذا الحديث إشار البعيد العهد عن الملاذ في مواراة الميت - ولو كان امرأة - على الأب والزوج، وقيل إنما أثره بذلك لأنها كانت صنعتة، وفيه نظر، فإن ظاهر السياق أنه ﷺ اختاره لذلك لكونه لم يقع منه في تلك الليلة جماع».

وقال ابن حزم في «المحلى» (٥/١٤٤): «وأحق الناس بإنزال المرأة في قبرها من لم يطأ تلك الليلة، وإن كان أجنبياً حضر زوجها أو أولياؤه أو لم يحضروا».

٢ - ذهب الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٦/٣٢٣) إلى أن المقارفة تكون من المقاوله المذمومة؛ أي: المنازعة في الكلام، واستبعد أن تكون في الإصابة، لأن إصابة الرجل أهله غير مذمومة.

قال شيخنا في «أحكام الجنائز» (ص ١٤٩): «واستبعد هذا التفسير - يعني تفسير المقارفة بالجماع - الطحاوي بدون أي دليل، فلا يلتفت إليه».

٣ - نقل البخاري عن فليح: أراه يعني الذنب.

قال ابن حزم في «المحلى» (٥/١٤٥): «المقارفة الوطء، لا

= لم يشهدا، ورجح الحافظ في «فتح الباري» (٣/١٥٨): أنها أم كلثوم، وأن الوهم فيه من حماد بن سلمة.

٣ - يحرم نبش قبور المسلمين؛ لأن ذلك يعرض عظام الموتى للكسر، ولورود النهي الصريح في ذلك كما دل عليه الحديث الثاني في الباب.

٤ - لا حرمة لعظام الكفار، ويجوز نبش قبورهم؛ كما في حديث أنس عند الشيخين: أن رسول الله عندما بني المسجد نبش قبور المشركين.

٢٠٩ - باب تحريم اتخاذ الأبنية على القبور وتخصيصها

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يجصص^(١) القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه»^(٢).

● من فقه (الباب):

١ - في الحديث دليل على تحريم البناء على القبور، وتخصيصها، والجلوس عليها.

قال ابن حزم في «المحلى» (٣٣/٥): «ولا يحل أن يبنى القبر، ولا أن يجصص، ولا أن يزداد على ترابه شيء ويهدم كل ذلك».

٢ - السنة هدم القبور المشرفة وتسويتها؛ لحديث علي رضي الله عنه: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سَوَّيته»^(٣).

(١) طلاؤها بالجص، وهو الكلس.

(٢) أخرجه مسلم (٩٧٠).

(٣) أخرجه مسلم (٩٦٩).

قال الشوكاني في «نيل الأوطار» (١٣١/٤): «فيه أن السنة أن القبر لا يرفع رفعاً كثيراً من غير فرق بين من كان فاضلاً ومن كان غير فاضل، والظاهر أن رفع القبور زيادة على القدر المأذون فيه محرم، وقد صرح بذلك أصحاب أحمد وجماعة من أصحاب الشافعي ومالك.

والقول بأنه غير محذور لوقوعه من السلف والخلف بلا نكير كما قال الإمام يحيى والمهدي في «الغيث» لا يصح؛ لأن غاية ما فيه أنهم سكتوا عن ذلك، والسكوت لا يكون دليلاً إذا كان في الأمور الظنية وتحريم رفع القبور ظني.

ومن رفع القبور الداخل تحت الحديث دخولاً أولياً: القبر، والمشاهد المعمورة على القبور، وأيضاً هو من اتخاذ القبور مساجد، وقد لعن النبي ﷺ فاعل ذلك، وكم قد سرى عن تشييد أبنية القبور وتحسينها من مفسد يبيكي لها الإسلام، منها:

اعتقاد الجهلة لها كاعتقاد الكفار للأصنام، وعظم ذلك فظنوا أنها قادرة على جلب النفع ودفع الضرر، فجعلوها مقصداً لطلب قضاء الحوائج، وملجأ لنجاح المطالب، وسألوا منها ما يسأله العباد من ربهم، وشدوا إليها الرحال، وتمسحوا بها واستغاثوا.

وبالجملة أنهم لم يدعوا شيئاً مما كانت الجاهلية تفعله بالأصنام إلا فعلوه، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

ومع هذا المنكر الشنيع والكفر الفظيع لا نجد من يغضب لله، ويغار حمية للدين الحنيف، لا عالماً ولا متعلماً ولا أميراً ولا وزيراً ولا ملكاً، وقد توارد إلينا من الأخبار ما لا شك معه أن كثيراً من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم إذا توجهت عليه يمين من جهة خصمه حلف بالله

فاجراً، فإذا قيل له بعد ذلك: احلف بشيخك ومعتقدك الولي الفلاني، تلعنهم وتلكأ وأبى واعترف بالحق، وهذا من أبين الأدلة الدالة على أن شركهم قد بلغ فوق شرك من قال: إنه ثاني اثنين أو ثالث ثلاثة.

فيا علماء الدين ويا ملوك المسلمين أي رزء للإسلام أشد من الكفر، وأي بلاء لهذا الدين أضمر عليه من عبادة غير الله، وأي مصيبة يصاب بها المسلمون تعدل هذه المصيبة، وأي منكر يجب إنكاره إن لم يكن هذا الشرك البين واجباً.

لقد أسمعت لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي
ولو ناراً نفخت بها أضاءت ولكن أنت تنفخ في رماد». أ.هـ

٣ - فإن قيل ما حكم تطيين القبر؟

قال شيخنا حفظه الله في «أحكام الجنائز» (ص ٢٠٥ - ٢٠٦):
«للعلماء فيه قولان:

الأول: الكراهة نص عليه الإمام محمد - صاحب أبي حنيفة - والكراهة عنده للتحريم إذا أطلقت، وبالكراهة قال أبو جعفر من الحنابلة كما في «الإنصاف» (٢/٥٤٩).

والآخر: أنه لا بأس به، حكاه أبو داود (١٥٨) عن الإمام أحمد، وجزم به في «الإنصاف». وحكاه الإمام الترمذي (٢/١٥٥) عن الشافعي. قال النووي عقبه: «ولم يتعرض جمهور الأصحاب له، فالصحيح أنه لا كراهة فيه كما نص عليه، ولم يرد فيه نهي».

قلت - أي شيخنا - : ولعل الصواب التفصيل على نحو ما يأتي:
إن كان المقصود من التطيين المحافظة على القبر وبقائه مرفوعاً قدر ما

سمح به الشرع، وأن لا تنسفه الرياح ولا تبعثره الأمطار، فهو جائز بدون شك، لأنه يحقق غاية مشروعة، ولعل لهذا هو وجه من قال من الحنابلة أنه يستحب، وإن كان المقصود الزينة ونحوها مما لا فائدة فيه، فلا يجوز لأنه محدث».

٢١٠ - باب الزجر عن الكتابة على القبور

عن جابر رضي الله عنه: نهى رسول الله ﷺ عن تجصيص القبور، والكتاب عليها، والبناء عليها، والجلوس عليها^(١).

● من فقه (الباب):

١ - تحريم الكتابة على القبور.

قال الشوكاني في «نيل الأوطار» (٤/١٢٩): «فيه تحريم الكتابة على القبور، وظاهره عدم الفرق بين كتابة اسم الميت على القبر وغيرها».

٢ - استثنى بعض العلماء كتابة اسم الميت لا على وجه الزخرفة قياساً على وضعه ﷺ الحجر على قبر عثمان بن مظعون للتعرف عليه.

قال الشوكاني (٢/١٣٣): «وهو من التخصيص بالقياس، وقد قال به الجمهور لا أنه قياس في مقابلة النص كما قال في «ضوء النهار» ولكن الشأن في صحة القياس».

(١) صحيح - أخرجه أبو داود (٣٢٢٦)، والترمذي (١٠٥٢)، والنسائي (٨٦/٤)، وابن ماجه (١٥٦٣)، والحاكم (٣٧٠/١)، والبيهقي (٤/٤)، وابن حبان (٣١٦٤) والسياق له.

قلت: وهو صحيح، وأصله في مسلم كما سبق في الباب المتقدم.

قال شيخنا في «أحكام الجنائز» (ص ٢٠٦): «والذي أراه والله أعلم أن القول بصحة هذا القياس على إطلاقه بعيد، والصواب تقييده بما إذا كان الحجر لا يحقق الغاية التي من أجلها وضع رسول الله ﷺ الحجر، ألا وهي التعرف عليه، وذلك بسبب كثرة القبور مثلاً وكثرة الأحجار المعروفة، فحينئذ يجوز كتابة الاسم بقدر ما تتحقق به الغاية المذكورة، والله أعلم».

٣ - فإن قيل: إن الحاكم قال (١/ ٣٧٠) عقب الحديث: «وليس العمل عليه، فإن أئمة المسلمين من الشرق إلى الغرب مكتوب على قبورهم، وهو عمل أخذ به الخلف عن السلف».

فقد رده الحافظ الذهبي فقال: «ما قلت طائلاً، ولا نعلم صحابياً فعل ذلك، وإنما هو شيء أحدثه بعض التابعين فمن بعدهم ولم يبلغهم النهي».

٢١١ - باب تغليظ الزجر عن الجلوس على القبور

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن يجلس أحدكم على جَمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده، خير له من أن يجلس على قبر»^(١).

عن أبي مرثد الغنوي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها»^(٢).

عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن

(١) أخرجه مسلم (٩٧١).

(٢) أخرجه مسلم (٩٧٢).

أمشي على جمرة أو سيف أو أخصف نعلي برجلي، أحب إلي من أن أمشي على قبر مسلم، وما أبالي أوسط القبور قضيت حاجتي أو وسط السوق»^(١).

● من فقهه (الباب):

١ - تحريم الجلوس والوطأ على قبر المسلم، لما ورد من الترهيب الشديد، وبخاصة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ونقله الشوكاني في «نيل الأوطار» (١٣٦/٤) عن الجمهور فقال: «فيه دليل على أنه لا يجوز الجلوس على القبر، وقد تقدم النهي عن ذلك، وذهاب الجمهور إلى التحريم؛ والمراد بالجلوس القعود».

٢ - ذهب الإمام مالك رحمه الله أن النهي عن الجلوس على القبر للتغوط فقال في «الموطأ» (٢٣٣/١): «وإنما نهى عن القعود على القبور - فيما نرى - للمذاهب»، وهذا تأويل بعيد رده العلماء.

فقال الشافعي رحمه الله في «الأم» (١/٢٧٧ - ٢٧٨): «وأكره وطء القبر والجلوس والإتكاء عليه إلا أن لا يجد الرجل السبيل إلى قبر ميتة إلا بأن يطأه، فذلك موضع ضرورة فأرجو حينئذ أن يسعه إن شاء الله تعالى».

وقال بعض أصحابنا: لا بأس بالجلوس عليه وإنما نهى عن الجلوس عليه للتغوط، وليس هذا عندنا كما قال، وإن كان نهى عنه للمذهب فقد نهى عنه، وقد نهى عنه مطلقاً لغير المذهب (واحتج بحديث أبي هريرة)».

(١) صحيح - أخرجه ابن ماجه (١٥٦٧) بإسناد صحيح؛ كما قال البوصيري.

وقال ابن حزم في «المحلى» (١٣٦/٥): «فقال قائلون بإباحة ذلك، وحملوا الجلوس المتوعد عليه إنما هو للغائط خاصة وهذا باطل بحث لوجوه:

أولها: أنه دعوى بلا برهان، وصرف لكلام رسول الله ﷺ عن وجهه وهذا عظيم جداً.

وثانيها: أن لفظ الخبر مانع من ذلك قطعاً بقوله عليه السلام: «لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر» وبالضرورة يدري كل ذي حس سليم أن القعود للغائط لا يكون هكذا البتة، وما عهدنا قط أحداً يقعد على ثيابه للغائط إلا من لا صحة لدماغه.

وثالثها: أن الرواة لهذا الخبر لم يتعدوا به وجهه من الجلوس المعهود، وما علمنا قط في اللغة «جلس فلان» بمعنى تغوط، فظهر فساد هذا القول، ولله تعالى الحمد.

٢١٢ - باب الأمور التي نهى عنها عند زيارة القبور

عن بريدة بن الحُصَيْن رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها، فإنها تذكركم بالآخرة، ولتزدكم زيارتها خيراً، فمن أراد أن يزور القبور فليزر، ولا تقولا هجراً»^(١).

(١) أخرجه مسلم (٩٧٧)، والنسائي (٨٩/٤)، وأحمد (٣٥٠/٥ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٦١) والسياق مركب من رواياتهم.

● من فقه الباب:

١ - النهي عن الهجر، وهو: الكلام الباطل الذي يسخط الرب تبارك وتعالى، ففي رواية من حديث أبي سعيد الخدري: «ولا تقولوا ما يسخط الرب».

٢ - من أقبح الهجر الذي يقال عند القبور، دعاء الأموات والاستغاثة بهم، وسؤال الله بحقهم، وغير ذلك من المنكرات المهلكات.

٣ - مشروعية زيارة القبور، لأنها تدمع العين، وترق القلب، وتذكر بالآخرة، فإذا خلت من الاعتبار لم تكن مرادة شرعاً.

٢١٣ - باب النهي عن اتخاذ القبور عيداً

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تتخذوا قبوري، ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً، وحيثما كنتم فصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني»^(١).

● من فقه الباب:

١ - يحرم اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين عيداً تقصد في أوقات معينة، ومواسم معلومة؛ لأن رسول الله ﷺ نهى عن اتخاذ قبره عيداً، فقبر غيره أولى بالنهي.

(١) صحيح - أخرجه أبو داود (٢٠٤٢)، وأحمد (٣٦٧/٢) والسياق له، وأبو نعيم في

«الحلية» (٢٨٣/٦) من طريقين عنه.

قلت: وهو صحيح بمجموع ذلك.

٢ - ولذلك كره بعض السلف رضي الله عنهم تحري الدعاء عند قبر رسول الله ﷺ.

٣ - ويحرم إيقاد السرج عندها؛ لأن ذلك تشبه بالمجوس في عباداتهم وعاداتهم وأعيادهم، والله أعلم.

٢١٤ - باب النهي عن الاجتماع للتعزية في مكان خاص

عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: «كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة»^(١).
● من فقه الباب:

١ - النهي عن الاجتماع للتعزية في مكان خاص كالدار أو المقبرة أو النوادي، وعدم اتخاذ أهل الميت الطعام لضيافة المعزين.

قال الشافعي في «الأم» (٢٧٩/١): «وأكره المآتم وهي: الجماعة وإن لم يكن لهم بكاء، فإن ذلك يجدد الحزن، ويكلف المؤنة».

قال النووي في «المجموع» (٣٠٨/٥) شارحاً قول الشافعي: «فمراده الجلوس للتعزية».

وقال (٣٠٦/٥): «وأما الجلوس للتعزية فنص الشافعي والمصنف

(١) صحيح - أخرجه أحمد (٢/٢٠٤)، وابن ماجه (١٦١٢) بإسناد صحيح صحيحه النووي والبوصيري والشوكاني وغيرهم.

تنبيه: أورد الإمام أحمد هذا الحديث في مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، فقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقاته على «المسند» (١١/١٢٥). وهذا الحديث من مسند جرير بن عبد الله البجلي كما هو ظاهر، ولا علاقة له بمسند ابن عمرو بن العاص، ومع هذا فإنه لم يذكر مرة أخرى في مسند جرير.

وسائر الأصحاب على كراهته، ونقله الشيخ أبو حامد في «التعليق» وآخرون عن نص الشافعي قالوا: يعني بالجلوس لها أن يجتمع أهل الميت في بيت فيقصدهم من أراد التعزية. قالوا: بل ينبغي أن ينصرفوا في حوائجهم فمن صادفهم عزاهم، ولا فرق بين الرجال والنساء في كراهة الجلوس لها.

وقال ابن الهمام في «شرح الهداية» (١/٤٧٣) عن اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت: «وهي بدعة قبيحة».

قلت: أصاب رحمه الله، لأنها تمت السنة القاضية أن يصنع أقرباء الميت وجيرانه لأهل الميت طعاماً يشبعهم، لحديث عبدالله بن جعفر رضي الله عنهما قال: لما جاء نعي جعفر حين قتل قال النبي ﷺ: «اصنعوا لآل جعفر طعاماً، فقد أتاهم ما يشغلهم»^(١).

وهذا الخير هو الذي درج عليه أهل الخير من السلف كما قال الشافعي في «الأم» (١/٢٧٨): «واجب لجيران الميت أو ذي قرابته، أن يعملوا لأهل الميت في يوم يموت وليلته طعاماً يشبعهم، فإن ذلك سنة وذكر كريم، وهو من فعل أهل الخير قبلنا وبعدنا».

ونقل الشيخ أحمد شاكر في «المسند» (١١/١٢٦) عن السندي: «وبالجملة فهذا عكس الوارد: أن يصنع الناس الطعام لأهل الميت، فاجتماع الناس في بيتهم، حتى لا يتكلفوا لأجلهم الطعام قلب لذلك،

(١) صحيح لغيره - أخرجه أبو داود (٣١٣٢)، والترمذي (٩٩٨)، وابن ماجه (١٦١٠) وغيرهم بإسناد حسن؛ لأن خالد بن سارة صدوق، وله شاهد من حديث أسماء بنت عميس رضي الله عنها هو به صحيح.

شر فلا فائدة من سبهم، ولأن ذلك يؤذي الأحياء.

٢ - حرمة المسلمين الأموات كحرمة الأحياء.

٣ - يجوز ذكر الأموات بما فيهم إن كان لمصلحة شرعية لا تتحقق إلا بذلك، كتحذير الناس من بدعته، ومن الاقتداء بآثاره، والتخلق بأخلاقه.

٤ - الكافر والمنافق معلوم النفاق، كلام أهل الإيمان فيه شهادة عليه؛ فمن ذكره المؤمنون بشر، فقد وجبت له.

١٦ - كتاب الزكاة والصدقات

٢١٦ - باب الزجر عن أن يكون المرء عبد الدرهم والدينار

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تعس^(١) عبد الدينار وعبد الدرهم وعبد الخميصة: إن أعطي رضي، وإن لم يعط سخط، تعس وانتكس^(٢)، وإذا شيك فلا انتقش^(٣)»^(٤).

● من نقه (الباب):

١ - المال فتنة، فإذا استولى على قلب المرء أسرته، فأصبح عبداً له لا يتحرك إلا إليه، ولا يفرح إلا به.

٢ - من استولى المال على قلبه بخل بما أتاه الله، ولم يقم بحقوق ما خوله الله.

٣ - تحريم أن يكون المال أكبر هم المرء، ومبلغ سعيه، وعليه حرصه.

(١) شقي.

(٢) عاوده المرض والشقاء كلما تركه.

(٣) إذا أصابته الشوكة فلا وجد من يخرجها منه بالمنقاش.

(٤) أخرجه البخاري (٢٨٨٧).

قال شيخ الإسلام في «الوصية الصغرى» (ص ٥٥ - ٥٨): «ثم ينبغي له أن يأخذ المال بسخاوة نفس ليبارك له فيه، ولا يأخذه بإشراف وهلع، بل يكون المال عنده بمنزلة الخلاء الذي يحتاج إليه من غير أن يكون له في القلب مكانة، والسعي فيه إذا سعى كإصلاح الخلاء، وفي الحديث المرفوع الذي رواه الترمذي وغيره: «من أصبح والدنيا أكبر همه، شئت الله عليه شمله، وفرّق عليه ضيعته، ولم يأت من الدنيا إلا ما كتب له، ومن أصبح والآخرة أكبر همه، جمع الله عليه شمله، وجعل غناه في قلبه، وأتته الدنيا وهي راغمة»^(١).

٢١٧ - باب الزجر عن الشح والبخل

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ١٩ - ٢١].

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «شر ما في الرجل شح»^(٢) هالع^(٣) وجبن خالع^(٤)»^(٥).

-
- (١) صحيح؛ كما بينته في تحقيقي للكتاب المذكور.
 - (٢) الشح بخل مع حرص، فهو أبلغ في المنع من البخل.
 - (٣) أن يجزع في شحه أشد الجزع عند استخراج الحق منه.
 - (٤) الشديد الذي ينخلع قلب صاحبه من شدة الخوف.
 - (٥) صحيح - أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/٦ - ٩)، وأبو داود (٢٥١١)، وأحمد (٣٠٢/٢ و ٣٢٠)، وابن حبان (٣٢٥٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥٠/٩)، وابن أبي شيبه (١٧٠/٩) من طريق موسى بن عُلَي سمعت أبي يحدث عن عبدالعزيز بن مروان قال سمعت أبو هريرة يقول (فذكره مرفوعاً).
- قلت: إسناده صحيح رجاله ثقات.

وعنه أيضاً قال رسول الله ﷺ: «لا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم في جوف عبد، ولا يجتمع الشُّحُّ والإيمان في قلب عبد أبداً»^(١).

● من فقه الباب:

- ١ - تحريم الشح والبخل والجبن.
 - ٢ - الشح والبخل والجبن من مساوئ الأخلاق.
 - ٣ - المؤمن ليس جباناً ولا بخيلاً ولا شحيحاً.
- ٢١٨ - باب النذر عن إمساك المال والحرص عليه

عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما: أنها جاءت النبي ﷺ؛ فقالت: يا نبي الله ليس لي شيء إلا ما أدخل عليّ الزبير، فهل علي جناح أن أرضخ^(٢) مما يدخل عليّ؟ فقال: «أرضخي ما استطعت، ولا توعي فيوعي الله عليك»^(٣).

عن كعب بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما

(١) صحيح - أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٢٨١)، و«التاريخ الكبير» (٣٠٧/٤)، والنسائي (١٣/٦ و ١٤)، وأحمد (٢٥٦/٢ و ٣٤٢)، والحاكم (٧٢/٢) والبيهقي (١٦١/٩)، وابن حبان (٣٢٥١)، وابن أبي شبة (٣٣٤/٥ و ٩٧/٩)، والبلغوي (٢٦١٩) من طرق عنه.

قلت: وهو صحيح.

وله شاهد من حديث أنس رواه بحشل في «تاريخ واسط» (ص ٦٩).

(٢) هو الإعطاء الشيء ليس بالكثير.

(٣) أخرجه البخاري (١٤٣٤)، ومسلم (١٠٢٩) (٨٩).

● من فقه (الباب):

- ١ - النهي عن الإحصاء خشية الفقر، فإن هذا من وسوسة الشيطان الذي يأمر بالفحشاء ويعد الفقر.
- ٢ - من أنفق في سبيل الله بغير حساب رزقه الله بغير حساب.
- ٣ - إحصاء النفقة يقلل الرزق بقطع البركة وإن كان كثيراً وفيراً.

٢٢١ - باب تغليظ الزجر من منع الزكاة

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْزُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُنَّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْزُرُونَ﴾ [التوبة: ٣٤، ٣٥].

وقال تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [فصلت: ٦، ٧].

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صُفِّحت له صفائح^(١) من نار، فأحمي عليها في نار جهنم، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد، فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار».

= قلت: وهو صحيح.

(١) جعلت كنوزها الذهبية والفضية عريضة تحمى في نار جهنم.

وجلست إليه، وأنا لا أدري من هو، فقلت له: لا أرى القوم إلا قد كرهوا الذي قلت. قال: إنهم لا يعقلون شيئاً.

قال لي خليلي - قال قلت: مَنْ خليلك؟ قال: النبي ﷺ -: «يا أبا ذر أتبصر أحداً؟» قال: فنظرت إلى الشمس ما بقي من النهار، وأنا أرى أن رسول الله ﷺ يرسلني في حاجة له قلت: نعم. قال: «ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً أنفقه كله إلا ثلاثة دنائير» وإن هؤلاء لا يعقلون، إنما يجمعون الدنيا، لا والله لا أسألهم دنيا، ولا استفتيهم عن دين حتى ألقى الله^(١).

● من نفعه الباب:

١ - تغليظ إثم مانع الزكاة، والتنصيص على عظيم عقوبته في الآخرة، ولكن لا يقطع له بالنار؛ لأنه جعل تحت المشيئة، إلا أن ينكر وجوبها، ويستحل منعها، فهو كافر بذلك.

قال الشوكاني في «نيل الأوطار» (٤/١٧٥): «قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على أن تارك الزكاة لا يقطع له بالنار».

٢ - في المال حقان: فرض معين هو الزكاة، وفرض غير معين وهي الصدقات العامة.

٣ - المال الذي يؤدي زكاته ليس بكثر.

عن خالد بن أسلم قال: خرجنا مع عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، فقال أعرابي: أخبرني عن قول الله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ

(١) أخرجه البخاري (١٤٠٧، ١٤٠٨)، ومسلم (٩٩٢).

● من فقه الباب:

- ١ - الله طيب، ولا يقبل صدقة إلا من كسب طيب.
- ٢ - الصدقة من الغلول لا يقبلها الله؛ لأن الغال لا تبرأ ذمته إلا برد الغلول إلى أصحابه لا بأن يتصدق به.

٢٢٥ - باب نهى المتصدق أن يشتري صدقته ممن تصدق عليه

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: أن عمر بن الخطاب حَمَلَ على فرس في سبيل الله^(١)، فوجده يباع، فأراد أن يبتاعه، فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «لا تبتعه، ولا تعد في صدقتك»^(٢).

عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر: أنه حمل على فرس في سبيل الله، فوجده عند صاحبه وقد أضاعه^(٣)، وكان قليل المال، فأراد أن يشتريه، فأتى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له فقال: «لا تشتريه، وإن أُعطيته بدرهم، فإن مثل العائد في صدقته كمثل الكلب يعود في قيئه»^(٤).

● من فقه الباب:

- ١ - تحريم الرجوع في الصدقة، ولو كان بِعَوَضٍ، فإنه من أنواع الرجوع، ويدل على التحريم عدة قرائن.

(١) تصدق به ووهبه لمن يقاتل عليه في سبيل الله.
 (٢) أخرجه البخاري (١٤٨٩)، ومسلم (١٦٢١) والسياق له.
 (٣) قصر في القيام بعلفه ومؤنته.
 (٤) أخرجه البخاري (١٤٩٠)، ومسلم (١٦٢٠) والسياق له.

أ - النهي الصريح .

ب - تشبيه ذلك بالكلب يعود في قيئه وهو حرام .

قال المحافظ في «فتح الباري» (٣/٣٥٣): «استدل به على تحريم ذلك، لأن القيء حرام، قال القرطبي: وهذا هو الظاهر من سياق الحديث».

٢ - إذا تحولت الصدقة، أو رجعت للمتصدق بالميراث، أصبح لها حكماً آخر هو الحل، يدل على ذلك حديث أم عطية الأنصارية رضي الله عنها قالت: دخل النبي ﷺ على عائشة رضي الله عنها فقال: هل عندكم شيء؟ فقالت: لا، إلا شيء بعثت به إلينا نسيئة من الشاة التي بعثت بها من الصدقة، فقال: «إنها قد بلغت محلها»^(١)، والمراد أن نسيئة ملكتها ثم تصرف فيها بالهدية فانتقلت عن حكم الصدقة فحلت محل الهدية وكانت حل لرسول الله ﷺ بخلاف الصدقة.

وعن بريدة رضي الله عنه قال: بينا أنا جالس عند رسول الله ﷺ إذ أتته امرأة فقالت: إني تصدقت على أمي بجارية، وإنها ماتت. فقال: «وجب أجرك، وردها عليك الميراث»^(٢).

قال الترمذي في (٣/٥٥): «والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن الرجل إذا تصدق بصدقة ثم ورثها حلت له».

٣ - لا تعارض بين أحاديث الباب وحديث أبي سعيد الخدري

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٤).

(٢) أخرجه مسلم (١١٤٩).

رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله أو لغارم، أو رجل اشتراها بماله، أو رجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين للغني، أو لعامل عليها»^(١)؛ لأن أحاديث الباب محمولة على صدقة التطوع، وحديث أبي سعيد رضي الله عنه على صدقة الفريضة^(٢)، والله أعلم.

٤ - من البدع المنكرة والحيل الخطرة ما شاع في بعض البلاد من تلاعب في الزكاة المفروضة، حيث يجعل الغني زكاة ماله في كيس دقيق أو غيره، ويذهب للفقير أو المسكين ويقول له: هذه صدقة مالي ثم يساومه على شرائها والفقير لا يعلم ما وضع داخل الكيس فيبيعها وهو جاهل بالأمر. فإن هذا سحت لاشية فيه.

٥ - النهي في أحاديث الباب عن شراء المتصدق صدقته، ولكن لا بأس أن يشتري صدقة غيره. قال البخاري رحمه الله (٣/٣٥٢ - فتح): «لأن النبي ﷺ نهى المتصدق خاصة عن الشراء ولم ينه غيره».

٢٢٦ - باب تغليظ تحريم الاعتداء في الصدقة

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «المعتدي في الصدقة كمانعها»^(٣).

(١) يأتي تخريجه (ص ٧٩) باب النهي عن إعطاء الزكاة لغني أو قوى مكتسب (رقم ٢٣٤).

(٢) انظر «نيل الأوطار» (٤/٢٤٥).

(٣) حسن - أخرجه أبو داود (١٥٨٥)، والترمذي (٦٤٦)، وابن ماجه (١٨٠٨)، وابن خزيمة (٢٣٣٥)، والبغوي في «شرح السنة» (١٥٩٧) وغيرهم من طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان عن أنس مرفوعاً. =

٢ - من ابتلي بشيء من ذلك فعليه أن يتق الله، ولا يقبل هدية، ولا يغفل، ولا يظلم، وأن يبتعد عن كرائم أموال الأغنياء.

٢٢٩ - باب النهي عن الجنب والجلب

عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا إسعاد في الإسلام، ولا شغار في الإسلام، ولا عقر في الإسلام، ولا جَلَب ولا جَنَب، ومن انتهب فليس منا»^(١).

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: سمعت النبي ﷺ عام الفتح وهو يقول: «أيها الناس، ما كان من حلف في الجاهلية، فإن الإسلام لم يزد إلا شدة، ولا حلف في الإسلام، والمسلمون يد على من سواهم، يجير عليهم أديانهم، ويرد عليهم أقصاهم، ويرد سراياهم على قعدهم، لا يقتل مؤمن بكافر، دية الكافر نصف دية المؤمن، لا جلب ولا جنب، ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في ديارهم»^(٢).

● من فقه (الباب):

١ - قال ابن إسحاق: «معنى لا جَلَب ولا جنب؛ أن تصدق الماشية في مواضعها، ولا تُجَلَب إلى المصدق، والجنب عن غيره هذه

(١) مضى تخريجه (ص ٢٢) في كتاب «الجنائز» باب تغليظ الزجر عن إسعاد المرأة النساء في البكاء (رقم ١٩٧).

(٢) حسن - أخرجه ابن خزيمة (٢٢٨٠) بهذا اللفظ، وأحمد (٢/ ١٨٠، ٢١٥)، واقتصر أبو داود (١٥٩١)، وأحمد (٢/ ٢١٦) على موضع الشاهد.

قلت: إسناده حسن وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث عند أحمد (٢/ ٢١٦) وتابعه عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة عند أحمد (٢/ ٢١٥).

الفريضة أيضاً لا تجنب أصحابها، يقول: ولا يكون الرجل بأقصى مواضع أصحاب الصدقة فتجنب إليه ولكن تؤخذ في موضعه»^(١).

٢ - قال الشوكاني في «نيل الأوطار» (٢٢٢/٤): «والحديث يدل على أن المصدق هو الذي يأتي للصدقات، ويأخذها على مياه أهلها، لأن ذلك أسهل لهم».

٢٣٠ - باب النهي عن الجمع بين المتفرق

والتفريق بين المجتمع في السوانم

عن أنس رضي الله عنه: أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له التي فرض رسول الله ﷺ: «ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة»^(٢).

● من فقه الباب:

١ - قال الإمام مالك في «الموطأ» (٢٦٤/١): «وتفسير قوله: «لا يجمع بين مُتَفَرِّق»؛ أن يكون نفر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة، قد وجبت على كل واحد منهم في غنمه الصدقة، فإذا أظلمهم المُصَدِّق جمعوها، لثلا يكون عليهم فيها إلا شاة واحدة، فنهوا عن ذلك».

وتفسير قوله: «ولا يفرق بين مجتمع»؛ أن الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة، فيكون عليهما فيها ثلاثة شياه، فإذا أظلمهما

(١) انظر سنن أبي داود (١٥٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٥٠).

المُصَدِّق، فَرَّقَا عَنْهُمَا، فلم يكن على كل واحد منهما إلا شاة واحدة،
فنهى عن ذلك، فقليل: لا تجمع بين مفترق، ولا يفرّق بين مجتمع
خشية الصدقة، فهذا الذي سمعت في ذلك».

٢ - يعرف الخليط بالاجتماع في المسرح والحوض والفحل
والمبيت والراعي.

٣ - هذا الحديث أصل في إبطال الحيل، واللّه أعلم.

٢٣١ - باب الزجر عن أخذ خيار المال

عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ لما بعث
معاذاً رضي الله عنه على اليمن قال: «إنك تقدم على قوم أهل كتاب،
فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله، فأخبرهم أن الله
قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا فعلوا الصلاة،
فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة من أموالهم وترد على فقرائهم، فإذا
أطاعوا بها فخذ منهم، وتوق كرائم^(١) أموال الناس»^(٢).

● من فقه الباب:

١ - لا يجوز للعامل أن يأخذ خيار الماشية وكرائم أموال
المتصدقين، لأن الزكاة لمواساة الفقراء، فلا يناسب ذلك الإجحاف
بمال الأغنياء.

٢ - إذا طابت نفس المتصدق وانشرح صدره جاز أخذ خيار

(١) جمع كريمة وهو كل نفيس كثير النفع غزير الفائدة.

(٢) أخرجه البخاري (١٤٥٨).

وعنه: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجوز لامرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمتها»^(١).

عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ في خطبته عام حجة الوداع يقول: «لا تنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذن زوجها» قيل: يا رسول الله ولا الطعام؟ قال: «ذاك أفضل أموالنا»^(٢).

● من نفعه (الباب):

١ - يستحب للمرأة ألا تتصرف في شيء من مالها أو مال زوجها إلا بإذنه، فإن ذلك يبعث على المحبة والترابط بينهما.

٢ - يجوز للمرأة أن تنفق من مال زوجها بإذنه العام، أو علمت من طبعه أنه لا يفضي غير مفسدة إذا كانت رشيدة، وأما إذا كانت سفیهة لم يجز.

قال البخاري: باب هبة المرأة لغير زوجها وعقها إذا كان لها زوج فهو جائز إذا لم تكن سفیهة، فإذا كانت سفیهة لم يجز. قال

= ١٧٩، ١٨٤، ٢٠٧) بإسناد حسن.

(١) حسن - أخرجه أبو داود (٣٥٤٦)، والنسائي (٥ / ٢٧٨)، وابن ماجه (٢٣٨٨)، وأحمد (٢ / ٢٢١) بإسناد حسن.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٦٥)، والترمذي (٦٧٠) واللفظ له، وابن ماجه (٢٢٩٥) من طريق إسماعيل بن عياش حدثني شرحبيل بن مسلم الخولاني قال سمعت أبا أمامة الباهلي وذكره.

قلت: إسناده حسن؛ لأن إسماعيل وشيخه صدوقان، وإذ حدث إسماعيل عن أهل بلده الشاميين؛ فحديثه مستقيم.

ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب»^(١).

● من فقه (الباب):

١ - لا تحل الصدقة للأغنياء، ولا للأقوياء.

قال البغوي رحمه الله في «شرح السنة» (٦/ ٨١ و ٨٢) «فيه دليل على أن القوي المكتسب الذي يغنيه كسبه لا يحل له الزكاة، ولم يعتبر النبي ﷺ ظاهر القوة دون ضم إليه الكسب، لأن الرجل قد يكون ظاهر القوة غير أنه أخرج لا كسب له، فتحل له الزكاة، وإذا رأى الإمام جلدأ قوياً شك في أمره وأنذره بالأمر كما فعل النبي ﷺ، فإن زعم أنه لا كسب له، أوله عيال لا يقوم كسبه بكفايتهم قبل منه وأعطاه».

وقال (٦/ ٨٢): «واختلف الناس في القوي القادر على الكسب هل تحل له الصدقة أم لا؟ فذهب أكثرهم إلى أنه لا تحل له الصدقة، وهو قول الشافعي وإسحاق، وقال أصحاب الرأي: تحل له الصدقة إذا لم يملك مائتي درهم».

٢ - استثنى رسول الله ﷺ خمسة من الأغنياء تحل لهم الصدقة. قال رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله، أو لغارم، أو رجل اشتراها بماله، أو رجل له جار مسكين فتصدق على المسكين؛ فأهدى المسكين للغني، أو لعامل عليها»^(٢).

(١) صحيح - أخرجه أبو داود (١٦٣٣)، والنسائي (٥ / ٩٩ - ١٠٠)، وعبد الرزاق (٧١٥٤)، وأحمد (٤ / ٢٢٤ و ٥ / ٣٦٢)، والبغوي (١٥٩٨) بسند صحيح.

(٢) صحيح - أخرجه أبو داود (١٦٣٥ و ١٦٣٦)، وابن ماجه (١٨٤١) وغيرهما بإسناد صحيح.

قال البغوي (٨٥/٦): «اتفق أهل العلم على أن الزكاة لا تحل للأغنياء إلا لخمسة استثناهم رسول الله ﷺ».

٣ - اختلف أهل العلم في حدّ الغني الذي يمنع من أخذ الزكاة.

والصواب أن من ملك النصاب لا يحل له أخذ الزكاة، ولا يجوز إعطاؤه منها، وأما من لم يملك النصاب فيجوز إعطاؤه منها دون مسألة، ولا تحق له المسألة إذا كان يملك قوت يومه، وهذا ما ذهب إليه المنذري، والصنعاني، والشوكاني، وغيرهم من أهل العلم جمعاً بين الأدلة، وسيأتي تفصيل ذلك في باب تغليظ تحريم المسألة إن شاء الله.

٢٣٥ - باب تحريم الصدقة على رسول الله ﷺ وأهل بيته

عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إني لأنقلب^(١) إلى أهلي فأجد التمرة الساقطة على فراشي، ثم أرفعها لآكلها، ثم أخشى أن تكون صدقة، فألقيها»^(٢).

وعنه رضي الله عنه قال: أخذ الحسن بن علي رضي الله عنهما ثمرة من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فقال النبي ﷺ: «كُخْ كُخْ»^(٣)، ليطرحها. ثم قال: أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة؟^(٤).

(١) أعود وأرجع.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٣١)، ومسلم (١٠٧٠). وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) كلمة يزجر بها الصبيان عن المستقذرات، والمراد: اتركها وارم بها.

(٤) البخاري (١٤٩١)، ومسلم (١٠٦٩).

عن أبي الحوراء، قلت للحسن: ما تذكر من رسول الله ﷺ؟ قال: أذكر من رسول الله ﷺ أنني أخذت ثمرة من تمر الصدقة فجعلتها في فمي، فانتزعها رسول الله ﷺ بلعابها فألقاها في التمر فقل يا رسول الله: ما عليك من هذه الثمرة لهذا الصبي؟ قال: «إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة» وكان يقول: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، فإن الخير طمأنينة، وإن الكذب ريبة»^(١).

عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: سمعت نبي الله ﷺ يقول: «في كل إبل سائمة: في كل أربعين لبون، لا تفرق إبل عن حسابها، من أعطاها مؤجراً فله أجرها، ومن منعها فإننا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا، لا يحل لآل محمد منها شيء»^(٢).

وفي الباب أحاديث عن عائشة، ومعاوية بن حيدة، والفضل بن عباس، وجويرية، وبريدة، وسلمان، وعبدالله بن عباس وغيرهم رضي الله عنهم.

● من فقه (الباب):

١ - تحريم الصدقات بأنواعها على محمد ﷺ وآله، سواء كانت فرضاً أم تطوع قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١١/٢) «فدل ذلك على أن كل الصدقات من التطوع وغيره قد كان محرماً على رسول الله ﷺ وعلى سائر بني هاشم.

والنظر أيضاً يدل على استواء حكم الفرائض والتطوع في ذلك، وذلك أننا رأينا غير بني هاشم من الأغنياء والفقراء - في الصدقات المفروضات والتطوع - سواء من حرم عليه أخذ صدقة مفروضة حرم

(١) صحيح - أخرجه أحمد (١ / ٢٠٠)، وابن خزيمة (٢٣٤٨) بإسناد صحيح.

(٢) مضى تخريجه (ص ٦٢) باب تغليظ الزجر من منع الزكاة (رقم ٢٢١).

عليه أخذ صدقة غير مفروضة.

فلما حرم على بني هاشم أخذ الصدقات المفروضات، حرم عليهم أخذ الصدقات غير المفروضات. فهذا هو النظر في هذا الباب وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى.

وقال ابن حزم في «المحلى» (١٤٧/٦): «ولا يحل لهذين البطينين^(١) صدقة فرض ولا تطوع أصلاً؛ لعموم قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تحل الصدقة لمحمد ولا لآل محمد» فسوى بين نفسه وبينهم».

وقال الشوكاني في «نيل الأوطار» (٢٤٢/٥): «واعلم أن ظاهر قوله: «لا تحل لنا الصدقة» عدم حل صدقة الفرض والتطوع».

قلت: وهذا هو الصواب الذي ترجحه الأدلة والنظر، فإن رسول الله ﷺ قال: «إن الصدقة إنما هي أوساخ الناس وأنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد»^(٢) وأوساخ الناس في صدقة التطوع أظهر والله أعلم.

٢ - اختلف الناس في: من هم آل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة. والصواب: أنهم بنو هاشم وبنو ~~المطلب~~ المطلب، وقد ثبت أنه لا عقب لهاشم إلا عبدالمطلب، فمن بقي من بني عبدالمطلب هم آل محمد بيقين وهم: ولد العباس، وأبي طالب يدل على ذلك حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه وفيه: قال حصين بن سبرة: ومن أهل بيت النبي ﷺ يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته قال: نساؤه من أهل بيته ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده، قال: ومن هم؟ قال: هم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس. قال: كل هؤلاء حرم الصدقة. قال:

(١) بني هاشم وبني ~~المطلب~~ المطلب.

(٢) سيأتي تخريجه (ص ٨٤).

نعم^(١).

٣ - لكن بقي الخلاف في أزواجه عليه السلام، والظاهر دخولهن لما أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢١٤) أن خالد بن سعيد بعث إلى عائشة ببقرة من الصدقة فردتها، وقالت: «إنا آل محمد عليه السلام لا تحل لنا الصدقة»^(٢).

٤ - زعم بعض أهل العلم أن الزكاة من الهاشمي إلى مثله تجوز فقال الشوكاني في «نيل الأوطار» (٤/٢٤٢): «والحاصل: أن تحريم الزكاة على بني هاشم معلوم من غير فرق بين أن يكون المزكي هاشمياً أو غيره، فلا ينفق من المعاذير على هذا المحرم إلا ما صح عن الشارع، لا ما لفته الواقعون في هذه الورطة من الأعذار الواهية التي لا تخلص، ولا ما لم يصح من الأحاديث المروية في التخصيص، ولكثرة أكلة الزكاة من بني هاشم في بلاد اليمن خصوصاً أرباب الرياسة قام بعض العلماء فألف في ذلك رسالة، هي في الحقيقة كالسراب الذي يحسبه الظمآن ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً، وصار يتسلى بها أرباب النباهة منهم، وقد يتعلل بعضهم بما قاله البعض منهم: أن أرض اليمن خراجية وهو لا يشعر أن هذه المقالة مع كونها من أبطل الباطلات ليست مما لا يجوز التقليد فيه على مقتضى أصولهم، فالله المستعان ما أسرع الناس إلى متابعة الهوى، وإن خالف ما هو معلوم من الشريعة المطهرة».

٥ - لا يجوز استعمال آل النبي عليه السلام على جمع الصدقات لحديث

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠٨).

(٢) إسناده حسن؛ كما قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣ / ٣٥٦) وزاد نسبه إلى الخلال، ونقله عنه الشوكاني في «نيل الأوطار» (٤ / ٢٤٤) وأقره.

العباس بن عبدالمطلب وربيعة بن الحارث رضي الله عنهما، عندما سألا رسول الله ﷺ أن يستعمل الفضل بن العباس وعبدالمطلب بن ربيعة على الصدقة، فأبى وقال: «إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد إنما هي أوساخ الناس»^(١).

٢٣٦ - باب تحريم الصدقات على موالي آل هاشم

عن أبي رافع رضي الله عنه: أن النبي ﷺ بعث رجلاً من بني مخزوم على الصدقة فقال لأبي رافع: اصحبني كيما تصيب منها. فقال: لا حتى آتى رسول الله ﷺ فأسأله. فانطلق إلى النبي ﷺ فسأله. فقال: «إن الصدقة لا تحل لنا وإن موالي القوم من أنفسهم»^(٢).

● من فقه الباب:

١ - قال الشوكاني في «نيل الأوطار» (٢٤٣/٤): «الحديث يدل على تحريم الصدقة على النبي ﷺ، وتحريمها على آله، ويدل على تحريمها على موالي آل بني هاشم ولو كان الأخذ على جهة العمالة».

٢ - موالي أزواج بني هاشم ليس حكمهم كحكم موالي بني هاشم فتحل لهم الصدقة، وفي ذلك أحاديث تدل على المراد: منها حديث

(١) أخرجه مسلم (١٠٧٢).

(٢) صحيح - أبو داود (١٦٥٠)، والترمذي (٦٥٧)، والنسائي (١٠٧/٥)، وأحمد (٨/١٠)، وابن خزيمة (٢٣٤٤)، والبغوي (١٦٠٧)، والحاكم (٤٠٤/١)، والبيهقي (٣٢/٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٨/٢)، وابن حبان (٣٢٩٣)، والطيايسي (٩٧٢)، وابن أبي شيبه (٢١٤/٣) من طريق الحكم عنه به.

قلت: إسناده صحيح.

